

دراسة تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق الآليات**الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال****د. إبراهيم محمد السباعي****لبنى عبدالعزيز مصطفى المليجي**

أستاذ المحاسبة

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة القاهرة

معهد الجزيرة العالي للعلوم الإدارية

د. احمد فؤاد البيومي

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة القاهرة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال. واعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي منها على إجراء دراسة تجريبية لحالة عملية لإحدى الشركات طالبة الائتمان تم توزيعها على عينة مكونة من ١٤٣ مفردة من مديري الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية الأربعة الكبرى (البنك الأهلي المصري – بنك مصر – البنك التجاري الدولي CIB – بنك قطر الوطني QNB)، وتم تصميم حالتين عمليتين للتجربة بحيث تشمل كل واحدة منهما مستوى معين (مرتفع/ منخفض) من الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

منح الائتمان المصرفي – الآليات الداخلية لحوكمة الشركات – البنوك التجارية

١ - مقدمة:

تواجه البنوك تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، والاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والاتجاه نحو سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي، وما يرافق ذلك من إزالة القيود أمام الاستثمار، ومن إحدى وظائف البنك المهمة هي عمل البنك كوعاء للمدخرات، عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ لدفع عملية النشاط الاقتصادي، وتحقيق خطة التنمية الاقتصادية القومية من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الربح؛ كون أن هذه العملية تمثل المحور الرئيس لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى، مما يجعل المسؤولين في البنك يولون عناية كبيرة للوظيفة الائتمانية، خاصة فيما يتعلق بجانب منح القروض، حيث يقوم مسئولي الائتمان بوضع سياسات ملائمة من أجل تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

إن قرار منح الائتمان ليس بالقرار الهين، كما أنه يحتاج إلى دراسة حذرة، وأدوات متعددة تساعد مانح الائتمان وتمده بالمعلومات التي تؤهله لاتخاذ مثل هذا القرار، ومن ثم فلا يفضل منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوافر مجموعة من المعايير أو الشروط بالشكل الذي يحفز البنك ويدفعه إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها هذا الائتمان.

ومن الملاحظ أن البنوك عند دراسة وضع الشركة طالبة الائتمان لاتخاذها القرار سواء بمنح الائتمان أو عدمه فإنها تهتم بشكل أساسي بالجوانب المالية للشركة، في حين تولي اهتماماً أقل بالجوانب الأخرى غير المالية، وعلى صعيد آخر فقد تزايد الاهتمام بالمعلومات غير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الشركات، ومن الاتجاهات الحديثة في هذا الشأن: نموذج التقييم المتوازن للأداء **Balanced Scorecard**، والمفاهيم الخاصة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية، ومن الاتجاهات الحديثة غير المالية أيضاً تقييم المقدرة الإدارية للشركة طالبة الائتمان **Managerial Ability** وتقييم مدى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق آليات حوكمة الشركات **Corporate Governance**.

٢ - مشكلة الدراسة:

تقوم حوكمة الشركات بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسة في الشركة، وتحديد المساهمين، والمديرين التنفيذيين للشركة، ومجلس الإدارة، بحيث تحدد الحوكمة مسؤوليات كل طرف وحقوقه. وتهدف الحوكمة إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمسئولية، والعدالة من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركة التقيد بها (صيام، ٢٠٠٩). يتوقف التطبيق السليم لحوكمة الشركات من عدمه على مدى توافر مجموعة من الآليات: آليات خارجية، وآليات داخلية. ويتم التركيز على الآليات الداخلية التي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، ومن ثم فإن توافر وتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (Louizi & Kammoun, 2015).

هناك بعض الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي (كما سيتم عرضها لاحقاً) التي أوضحت الدور والتأثير الايجابي لمدي الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات علي قرار منح الائتمان مثل دراسة (Alali et al, 2012 , Holder-Webb and S-) Sharma,2010 , Bradly et al,2008 , Ashbaugh-Skaife et al, 2006). إلا انه على مستوى الدراسات والأبحاث العربية (في حدود اطلاع الباحثة) توجد ندرة في تلك الدراسات التي تناولت بالبحث قياس أثار تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي التزام الشركات بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي قرار منح الائتمان. بناءً على ما تقدم يتبين أهمية دراسة الجوانب غير المالية في التأثير على قرارات منح الائتمان لدى مديري الائتمان بالبنوك التجارية، ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في دراسة تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

٣ - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

٤- أهمية الدراسة:

علي الرغم من تعدد الكتابات والأبحاث الأجنبية التي تناولت بالبحث حوكمة الشركات ومدى التزام الشركات بتطبيق آلياتها، وكذلك دراسة قرار منح الائتمان، إلا أنه لم تجد الباحثة دراسة واحدة عربية (في حدود اطلاع الباحثة) تناولت بالبحث دراسة تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي التزام الشركات بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي قرار منح الائتمان، لذا فإنه لسد هذه الفجوة البحثية الرئيسية بالدراسات السابقة، سعت الدراسة الحالية إلى بحث مدى وجود دليل نظري وعملي يوضح تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

كما تأمل الباحثة الخروج من هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج والمقترحات والتوصيات التي من شأنها مساعدة مديري الائتمان في البنوك التجارية ومتخذي قرارات الائتمان بها في ترشيد قرارات الائتمان لديهم حفاظاً وحرصاً على حقوق المودعين.

٥- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وصياغة فرض الدراسة:

تستعرض الباحثة في الجزء التالي مفهوم حوكمة الشركات، وآليات تطبيقها، ونظريات الحوكمة، ومفهوم وعناصر الائتمان المصرفي، ثم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وقرار منح الائتمان، وتختتم الباحثة هذا الجزء بصياغة فرض الدراسة.

٥.١ مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance:

قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ٢٠١٩ تعريفها لحوكمة الشركات على أنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات، كمجلس الإدارة والمساهمين، وذوي العلاقة ويضع الإجراءات والقواعد اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشئون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء.

ويعرف كل من (Shleifer & Vishny, 1997) حوكمة الشركات على أنها مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الاستثمارية، وعرف (فوزي، ٢٠٠٤) الحوكمة بأنها مفهوم يشير إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وبين

حملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والدائنين والموردين والمستهلكين من جهة أخرى، وعرف (فداوي، ٢٠١٤) حوكمة الشركات على أنها ذلك النظام الرقابي المتكامل الذي تحكمه آليات، وقواعد ومبادئ يجب احترامها لحماية حقوق ملاك الشركة والتصدي لمشكلة الوكالة.

وجاء تعريف حوكمة الشركات من الدليل المصري لحوكمة الشركات والصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية والصادر عام ٢٠١٦ والذي عرف الحوكمة بأنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف.

٢-٥ آليات تطبيق حوكمة الشركات:

يقصد بالآليات حوكمة الشركات "الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم"، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى مجموعتين وهما: آليات خارجية وآليات داخلية (التمييزي، ٢٠١٨).

وتركز الباحثة على آليات الحوكمة الداخلية الأكثر شيوعاً (وفقاً لما تم الاطلاع عليه في الدراسات السابقة) والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير علي قرار منح الائتمان، يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية الأكثر شيوعاً وفقاً للأبحاث والدراسات السابقة (التمييزي، ٢٠١٨; OECD, 2019; Solomon, 2004) إلى: خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية والتي سيتم تناولها علي النحو التالي:

أولاً: خصائص مجلس الإدارة Board Characteristics

يرى (Halme and Huse, 1997) أن مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الرئيسية للحوكمة التي يمكن أن تؤثر علي قرارات المنشأة وقرارات الاستثمار، حيث من المرجح أن يعمل مجلس الإدارة علي مواءمة سلوك المنشأة مع مصلحة أصحاب المصالح وجعله مقبول اجتماعياً، وذلك من خلال تبني السياسات التي من شأنها حماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم ومن ثم يمكن القول أن قرارات الائتمان يمكن أن تتأثر بشكل كبير بخصائص مجلس الإدارة والتي تشمل استقلالية مجلس الإدارة، وثنائية الدور، حجم (عدد الأعضاء) مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة، والخبرات العملية

لأعضاء مجلس الإدارة، ونسبة النساء في مجلس الإدارة (Rupley et al., 2012). وفيما يلي عرض مختصر لخصائص مجلس الإدارة:

١- استقلالية مجلس الإدارة Board Independence

يقصد باستقلالية مجلس الإدارة استقلالية أعضائه عن الإدارة التنفيذية للمنشأة، بمعنى أن يكون الجزء الأكبر من أعضائه ليسوا ضمن المديرين التنفيذيين (Habbash, 2016). إن وجود الأعضاء المستقلين من المرجح أن يضيء قدر من الموضوعية والإنصاف فيما يتعلق بالتعامل مع رغبات واهتمامات أصحاب المصالح، كما أنه من المتوقع أن يتعامل المديرين المستقلين بحياد مع جميع السياسات التي تضعها الإدارة حيث أنهم يميلون إلى تشجيع الشركة على الإفصاح عن معلومات أكثر شمولاً لأصحاب المصلحة المرتبطين بها، وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة يمكن أن تكون نقطة إيجابية وحافز للبنوك تؤخذ في الاعتبار عند قرارهم بمنح الائتمان.

٢- ثنائية الدور Role Duality

أن فصل الأدوار بين شغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي يعتبر من العناصر المهمة لحوكمة الشركات (Cadbury, 1992)، فازدواجية الدور (أي شغل المنصبين من قبل نفس الشخص) تؤدي إلى غياب الفصل بين إدارة اتخاذ القرار والجهة المسؤولة عن مراقبة تنفيذه، بمعنى آخر، لن يتمكن مجلس الإدارة في ظل هذه الثنائية من مراقبة وتقييم أداء المدير التنفيذي بشكل موضوعي وفعال. في هذا الصدد يعتقد (Ajibolade and Uwuigbe, 2013) أن ثنائية الدور من المتوقع أن تؤدي إلى الحد من فعالية أنشطة المراقبة الأمر الذي قد ينعكس بالسلب على قرارات الاستثمار والائتمان، فالفصل بين الأدوار من المتوقع أن يعزز من استقلالية مجلس الإدارة ويحد من احتمال إخفاء أي معلومات مهمة حول أنشطة المنشأة.

٣- حجم مجلس الإدارة Boaed Size

يعتبر حجم مجلس الإدارة من الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث من المرجح أن يكون لدى المجالس كبيرة الحجم عدد أكبر من المديرين المستقلين ذوي الخبرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل السلوك الانتهازي للإدارة، وفرض نوع من الرقابة على أداؤها، كما أن المجالس الكبيرة من المتوقع أن يتواجد بها عدد من الأعضاء لديهم آراء ووجهات نظر مختلفة تجاه الرغبات والمطالب المتنوعة لأصحاب المصالح، ومن ثم فإن هذا التنوع والاختلاف سيؤدي بالنهاية إلى زيادة الشفافية والتي المزيد من الإفصاح عن المعلومات، كما

أن المجالس الكبيرة تضم مجموعة من الأعضاء لديهم مؤهلات، وخبرات وتربطهم علاقات مع أفراد أو مؤسسات في مختلف المجالات (المالية، القانونية، الصناعية) الأمر الذي يصب بالنفع في مصلحة المنشأة (Ajibolade and Uwigbe, 2013).

٤- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة Board Meetings

المقصود هنا عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة سنويا، حيث يعتقد الباحثين في مجال حوكمة الشركات أن فعالية مجلس الإدارة ترتبط بتكرار الاجتماعات التي يعقدها سنويا، والتي من المرجح أن يكون لها تأثير علي جوانب الإفصاح المحاسبي وكذلك قرارات المنظمة (Yunus et al., 2016). فكلما زاد عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة كانت عمليات الإشراف والرقابة علي الإدارة أكثر.

٥- الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة Directors Experience

لا تقل الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة أهمية عن الخلفية التعليمية لهم، حيث أن الخبرة المهنية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة ستؤهلهم لأداء أدوارهم بكفاءة من خلال توفير المشورة والنصح للإدارة، ومن ثم مساعدتها في تحقيق أهدافها التشغيلية والإستراتيجية (Mallin and Michelon, 2011). فالخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة وما يملكونه من معارف متعددة يمكن أن تزيد من كفاءة الإدارة وزيادة المنافع التي ستعود علي المنشأة ورفع قيمة المنشأة ككل، وبالتالي فإن الخبرة لأعضاء مجلس الإدارة تعتبر آلية هامة وحيوية وتؤخذ بعين الاعتبار من جانب أصحاب المصالح المرتبطين بالمنشأة (كالبنوك) عند قرارهم بمنح الائتمان.

٦- نسبة النساء في مجلس الإدارة Femal Directors

من المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات الدعوة إلى زيادة نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات لتعكس التنوع بين الجنسين؛ فوفقا لنظرية الوكالة فإن تنوع مجلس الإدارة يزيد من استقلاليته، ومن ثم فرض وجود رقابة ذاتية علي سلوك المديرين، كذلك يتيح تنوع مجالس الإدارة فرصة أفضل للحصول علي الموارد، وتوفير وجهات نظر مختلفة تدعم وتعزز عملية صنع القرار وتعمل علي تنمية العلاقات الخارجية الأكثر فعالية مع مختلف فئات أصحاب المصالح.

ثانياً: هيكل الملكية Ownership Structure

واقترنت الباحثة في ضوء اطلاعها على الدراسات السابقة على النوعين التاليين لهيكل الملكية:

١- هيكل الملكية الإدارية:

ويمثل نسبة ما تمتلكه الإدارة العليا من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة.

٢- هيكل الملكية المؤسسية:

ويمثل نسبة ما تمتلكه المؤسسات (البنوك - شركات التأمين- صناديق الاستثمار) من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة.

٣-٥ نظريات حوكمة الشركات:

أولاً: نظرية الوكالة Agency Theory

ترجع نشأة نظرية الوكالة Agency Theory إلى Berle & Means (1932) والذان أوضحا أو لاحظا أن انفصال الملكية عن الإدارة يمنح المديرين الفرصة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الملاك (المساهمين). وفي عام ١٩٧٦ اقترح Jensen & Meckling أنه للموائمة بين مصالح المديرين (الوكيل) ومصالح الملاك (الأصيل) يتعين على الملاك تحمل تكلفة الوكالة من خلال مراقبة سلوك المديرين، وعليه فإن نظرية الوكالة توضح أن الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات يخلق تضارباً أو صراعاً في المصالح بين المديرين والملاك (المساهمين) (احميدة، ٢٠١٩).

يمتد هذا الصراع والتضارب في المصالح ليشمل كبار المساهمين والأقلية من المساهمين، حيث قد يدفع ذلك الصراع كبار المساهمين إلى السيطرة على ثروة وموارد الشركة بما يضر بمصلحة صغار المساهمين، ويشمل ذلك الاستيلاء على أرباح الشركة وتعيين الأقارب غير المؤهلين في مناصب إدارية مهمة أو دفع مكافآت مبالغ فيها للمديرين التنفيذيين. كما أن مشكلة عدم تماثل المعلومات تساهم في تفاقم مشكلة الوكالة بين الشركة والممولين الخارجيين لها، بما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي فضلاً عن صعوبة الحصول عليه. بناءً على ذلك فإن نظرية الوكالة تؤكد على استخدام آليات الحوكمة للحد من الانتهازية الإدارية واستغلال الأقلية من المساهمين بالإضافة إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ثانياً: نظرية الاعتماد على الموارد Resources Dependency

تدعو هذه النظرية إلى وجود مديرين غير تنفيذيين لتعظيم توفير الموارد المطلوبة (اللازمة). أن وجود مديرين خارجيين يسهل تبادل المعلومات بين الشركات ومموليها، كما أن عملهم بشكل مستقل عن المساهمين والمديرين الآخرين (التنفيذيين) من خلال خبراتهم العملية يجعل لديهم القدرة على تخفيض درجة عدم التأكد التي يواجهها الممولون بشأن

الشركة، وكذلك يسهل حصول الشركة على الموارد اللازمة لنموها. ويتعين على هؤلاء المديرين غير التنفيذيين استخدام أو مشاركة مهاراتهم وخبراتهم في القرارات الإستراتيجية للشركة وكذلك تقديم النصائح لمجلس الإدارة كما أن وجود هؤلاء المديرين في مجلس الإدارة يؤثر على الحصول على بعض الموارد اللازمة أو المطلوبة.

ثالثاً: نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory

لدى أية شركة العديد من أصحاب المصالح الذين يجب تلبية احتياجاتهم من خلال الشركة. حيث عرف (Clarkson 1995) الشركة باعتبارها نظاماً مكوناً من أصحاب المصالح الذين يعملون داخل نظام أكبر والمتمثل في المجتمع المحيط بالشركة والذي يوفر لها الإطار القانوني والسوقي لممارسة أنشطتها، وفقاً لهذا الوصف يجب على الشركة خلق قيمة لأصحاب المصالح. ومن ثم يرى العديد من الباحثين في مجال الشركات (المنظمات) أنه يجب تمثيل أصحاب المصالح في مجلس إدارة الشركة وتحديدًا العملاء والعاملين والدائنين والموزعين ويتصدر هؤلاء جميعاً العملاء والعاملون.

يرى مؤيدو هذه النظرية أن التمثيل لمختلف أصحاب المصالح في مجلس إدارة الشركات سوف يُلبى متطلباتهم بنجاح، كما أن وجود ممثلين لأصحاب المصالح في مجلس الإدارة يجعل من السهل على الشركة الحصول على الموارد من خلال تمثيلهم بالمجلس، لأن كل منهم لديه مهارات وخبرات وتأثيرات (علاقات) مختلفة يمكن أن تستعين بها الشركة في تحقيق النجاح المستدام، وبما يخدم أيضاً مصالح الجميع بما في ذلك تعظيم ثروة المساهمين.

تتبنى الباحثة الثلاث نظريات السابقة في تفسير العلاقة بين قياس اثر تقييم مديري الائتمان المصرفي لآليات حوكمة الشركات وقرار منح الائتمان. حيث تعتبر نظرية الوكالة Agency Theory هي النظرية الأم والأساس الذي نبع منه خلق مفهوم جديد يدعي حوكمة الشركات. أيضا يضمن التطبيق السليم لما تنادي به نظرية الاعتماد علي الموارد Resources Dependency Theory إلى وجود مديرين غير تنفيذيين يعتمدوا علي مهاراتهم وخبراتهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية السليمة للشركة، لاسيما قرارات التمويل والاستثمار، بما يدعم آليات حوكمة الشركات خاصة الآليات الخاصة باستقلال مجلس الإدارة والمؤهلات العلمية والخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة. أخيرا تري الباحثة أن نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory والتي تؤكد أن للشركة العديد من أصحاب المصالح الذين يجب تلبية احتياجاتهم من خلال الشركة

ومن ضمنهم البنوك التي تلجأ إليهم الشركة للاقتراض والتي يجب عليها خلق قيمة لهم، وبالتالي تدعم هذه النظرية آليات حوكمة الشركات وخاصة ما يتعلق منها بالملكية المؤسسية.

٤-٥ مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي:

وردت تعريفات متعددة للائتمان المصرفي وتدور هذه التعريفات حول معنى واحد، وهو الثقة التي يمنحها البنك لعميله من خلال إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة مع تقديم العميل الضمان المناسب. (Cole and Mishler, 1998)، ويتضح من هذا التعريف أن الائتمان المصرفي يقوم على مجموعة من العناصر الرئيسية أهمها ثقة البنك في العميل، إتاحة مبلغ من المال، تعيين مبلغ الائتمان، تحديد الفائدة على الائتمان، تحديد الغرض من الائتمان، تحديد الأجل، الضمانات (أبو النصر، ٢٠١٠).

٥-٥ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وقرار منح الائتمان:

جاءت دراسة حسين (٢٠١٦) والتي هدفت إلى دراسة وتحليل أثر هيكل الملكية والرافعة المالية وجودة المراجعة كمؤشرات لحوكمة الشركات، على الأداء المالي وقرارات منح الائتمان. لتؤكد نتائج هذه الدراسة على أن هيكل الملكية والملكية المؤسسية لها علاقة إيجابية بالأداء المالي وقرارات الاستثمار وقرارات منح الائتمان. في حين هدفت دراسة راشد (٢٠١٦) إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وكفاءة الاستثمار، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٥ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية معنوية بين كفاءة الاستثمار وكلاً من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية.

ومن خلال تركيز الباحثة علي الدراسات السابقة التي ربطت حوكمة الشركات بالتصنيفات الائتمانية وتحديدًا بقرار منح الائتمان، وجدت الباحثة العديد من الدراسات السابقة المهمة التي بحثت في دراسة تأثير حوكمة الشركات علي التصنيفات الائتمانية حيث جاءت دراسة (Guo, 2015) في المقدمة، تم تصميم تلك الدراسة الكمية لتحديد وتوضيح أثر حوكمة الشركات علي التصنيفات الائتمانية في قطاع الضيافة، وتمثلت عينة الدراسة في ١٤٨ شركة ضيافة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الدراسة قدمت دليلاً تجريبياً يوضح أن شركات الضيافة ذات التكتل والنسبة الكبير للمساهمين في هيكل ملكيتها تميل إلى الحصول علي تصنيفات

ائتمانية أعلى، بمعنى آخر فإن الدراسة أثبتت أن حوكمة الشركات ترتبط بشكل ايجابي بالتصنيفات الائتمانية الأعلى بقطاع الضيافة.

وتأتي دراسة (Alali et al, 2012) لتؤكد علي الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأثير علي التصنيفات الائتمانية للشركات ومن ثم علي قرار منح الائتمان، حيث سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفان الأول: التحقق من مدي تأثير حوكمة الشركات علي التصنيفات الائتمانية للشركة، والثاني: دراسة ما إذا كان التحسن في معايير حوكمة الشركات يساعد في تحقيق تصنيفات استثمارية وائتمانية مرتفعة ومهمة للشركات، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة والتي أجريت علي عينة من الشركات الأمريكية بلغ حجمها ٢٦٢٨ شركة إلى أن حوكمة الشركات ترتبط ايجابيا بالتصنيفات الائتمانية حيث أن الشركات التي لديها حوكمة قوية تتميز بتصنيف ائتماني عالي، وكذلك التحسين المستمر في معايير حوكمة الشركات يساعد بشكل جلي في تحقيق تصنيفات استثمارية وائتمانية مرتفعة ومهمة للشركة.

كما أكدت دراسة أمين (٢٠١١) على الدور المهم والحيوي الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأثير على القرارات الاستثمارية والائتمانية حيث أظهرت نتائج الدراسة انه توجد علاقة ايجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وبين جودة القرار الاستثماري والائتماني بسوق الأوراق المالية المصرية.

ومن خلال عرض المزيد من الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي وجدت الباحثة دراسة (Holder-Webb and S-Sharma, 2010) والتي هدفت إلى تقييم المقرضين لقوة و تأثير مجلس الإدارة وكذلك تقييمهم لموثوقية التقارير المالية عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، حيث ساهمت هذه الدراسة في توضيح كيفية تأثر القرارات الائتمانية بتصورات المقرض عن جودة حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للشركة طالبة الائتمان، وقد تم التعبير عن جودة الشركات من خلال قوة مجلس الإدارة، حيث قام الباحثان بإجراء دراسة تجريبية علي ٦٢ مقرض محترف (خبرته لا تقل عن ٣ سنوات في مجال الإقراض) يعملون في اثنين من البنوك التجارية الدولية العامة في سنغافورة، واعتمدت الدراسة التجريبية علي مطالبة المقرضين باتخاذ قراراتهم الائتمانية بناء علي تقييمهم لموثوقية التقارير المالية وكذلك بناء علي قوة مجلس إدارة الشركات المقترضة، حيث توقع الباحثان أن قوة الحوكمة وكذلك زيادة الموثوقية في التقارير المالية ستؤثران علي قرار الإقراض، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المقرضين يهتمون في المقام

الأول بالمركز المالي للشركة المقترضة، كما أنهم يولون اهتماما كبيرا أيضا لقوة مجلس الإدارة وكذلك مدي الوثوقية في التقارير المالية.

كما هدفت دراسة (Bradly et al, 2008) إلى تحليل لعلاقة بين حوكمة الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وبين التصنيفات الائتمانية وتسعير السندات. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تجريبية علي عينة مكونة من ٧٧٥ شركة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ لمعرفة والحصول علي التصنيفات الائتمانية وفحص ٧٤٥٦ عملية رصد للسندات عن نفس الفترة، وأوضحت نتائج الدراسة التجريبية أن المحددات والركائز الأساسية للتصنيف الائتماني للشركة هي حالتها ومركزها المالي وقياس جودة أرباحها وكذلك أن سمات وخصائص الحوكمة المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين وهيكل مجلس الإدارة وتعويضات ومكافآت المدير التنفيذي تفسر بشكل واضح وكبير الاختلافات في التصنيفات الائتمانية والتي لا يتم تفسيرها من خلال المركز المالي للشركة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التصنيفات الائتمانية تكون اعلي بالنسبة للشركات التي لديها نسبة كبيرة من المديرين الذين يتمتعون بخمسة عشر سنة من الخبرة والخدمة في مجلس الإدارة، والشركات التي لديها نسبة اعلي من المديرين الذين يمتلكون الأسهم.

من الدراسات الرائدة في دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والتصنيفات الائتمانية جاءت دراسة (Ashbaugh-Skaife et al, 2006) من أوائل الدراسات التي اهتمت بتحليل هذه المتغيرات والتي أصبحت فيما بعد مرجعا علميا هاما للعديد من الدراسات اللاحقة، حيث بحثت هذه الدراسة عن التحقق من مدي استفادة الشركات ذات الحوكمة القوية من الحصول علي تصنيفات ائتمانية أعلى من تلك الشركات ذات الحوكمة الضعيفة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التصنيفات الائتمانية ترتبط عكسيا بعدد كبار المساهمين وسلطة المدير التنفيذي، وترتبط التصنيفات الائتمانية طرديا باستقلال مجالس الإدارة وخبرة مجلس الإدارة.

وبعد عرض الباحثة لبعض الدراسات الخاصة بدراسة تأثير حوكمة الشركات علي شروط العقود الائتمانية والتصنيفات الائتمانية وكذلك قرارات الائتمان والتي وجدت أن لحوكمة الشركات أو بعض آلياتها تأثيرا ايجابيا علي ارتفاع التصنيفات الائتمانية وبالتالي موافقة المقرضين علي منح القروض للشركات، إلا أن هناك ندرة شديدة في الدراسات التي خالفت هذا الرأي (في حدود اطلاع الباحثة) والتي أثبتت أن دور حوكمة الشركات في

التأثير علي قرارات منح الائتمان كان محدود للغاية، ومن هذه الدراسات دراسة (Zhu and Tang, 2016) والتي هدفت إلى اختبار دور حوكمة الشركات في المشروعات النامية علي القرارات الائتمانية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيقها علي سوق المشروعات النامية بالصين (GEM) Growth Enterprises Market). وتكونت عينة الدراسة من ٣٧٤ شركة من شركات الـ GEM المدرجة ببورصة Shenzhen عن الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات ليس لها تأثير علي حجم القرض المقدم من البنك، كما أن البنوك تولي اهتمام في المقام الأول والأخير للأداء المالي والقدرة التشغيلية للشركة طالبة الائتمان ومن ثم فإنه ليس لحوكمة الشركات أي دور أو تأثير علي القرارات الائتمانية، وترى الباحثة انه قد تكون نتائج هذه الدراسة مخالفة لأغلب نتائج الدراسات السابقة ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف مجال التطبيق حيث تم إجراء دراسة (Zhu and Tang, 2016) علي سوق المشروعات النامية وإن المشروعات النامية تتسم بصفات معينة تختلف عن المشروعات العادية فمعظم الشركات المدرجة بسوق المشروعات النامية تكون صغيرة وذات فترة تشغيل منخفضة نسبيًا ولديها بشكل عام مخاطر أكبر من الشركات العادية، مما قد يكون له الأثر في اختلاف نتائج هذه الدراسة عن باقي نتائج الدراسات السابقة.

ومن ثم تود الباحثة الإشارة إلى أن أغلب الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي (في حدود إطلاع الباحثة) أكدت على أن حوكمة الشركات ترتبط إيجابيا مع التصنيفات الائتمانية وشروط عقود القروض ومن ثم قرار منح الائتمان، وأن هذا الاتجاه هو الغالب والسائد في معظم نتائج الدراسات السابقة باستثناء دراسة (Zhu and Tang, 2016) والتي أظهرت أن حوكمة الشركات ليس لها تأثير علي حجم القرض المقدم من البنك، بناء على ذلك يمكن صياغة فرض الدراسة كما يلي:

فرض الدراسة: "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى التزام المنشأة بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال".

٦- منهجية الدراسة

٦.١- طريقة الدراسة:

تتمثل طريقة الدراسة في الخطوات أو الإجراءات التي تتبعها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرض الدراسة، وفي ضوء ذلك فإن طريقة الدراسة الحالية اشتملت في

الجانب الميداني أو التطبيقي منها علي إجراء دراسة تجريبية علي مديري الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار صحة فرض الدراسة.

في هذا السياق اعتمدت الباحثة علي إجراء دراسة تجريبية حيث أن التجربة أفضل طريقة لاكتشاف العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين المتغير المستقل والمتمثل في تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي الالتزام بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي المتغير التابع والمتمثل في قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال، وتعد التجارب احد المداخل الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في مثل هذا الدراسة.

قامت الباحثة بإجراء الدراسة التجريبية لقياس مستوى تقييم مديري الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري لمدي الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، ومدى تأثير هذا التقييم علي قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

وعليه فإن تصميم التجربة بالشكل السابق بيانه تكون من حالتين عمليتين Two Conditions مثلت كل حالة منهما تصور لمستوي معين من الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي النحو التالي:

الحالة الأولى: وفيها تم صياغة حالة عملية تُظهر مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، ويرمز لها بالرمز X_1 .

الحالة الثانية: وفيها تم صياغة حالة عملية تُظهر مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، ويرمز لها بالرمز X_2 .

ويمكن بيان ما سبق (الحالتين للتجربة) من خلال الشكل رقم (١):

مستوى مرتفع	مستوى منخفض
X_1	X_2

شكل رقم (1) الحالات العملية المختلفة لتصميم التجربة

٢-٦ متغيرات الدراسة ومقاييسها:

تمثلت متغيرات الدراسة الحالية في متغير مستقل ومتغير تابع كما يلي:

١-٢-٦ المتغير المستقل:

تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدي الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

وتم قياس هذا المتغير من خلال تضمين الحالة العملية لمجموعة من آليات حوكمة الشركات الداخلية والتي تم اشتقاقها من الدراسات السابقة وهي أكثر الآليات تأثيراً في قرار منح الائتمان، وقد أجاب مديري الائتمان على تقييمهم لمدى الالتزام بهذه الآليات من خلال مقياس مسافات Interval Scale يتراوح ما بين التزام مرتفع جداً بتطبيق آليات الحوكمة ويأخذ الرقم (٥) إلى التزام منخفض جداً بتطبيق آليات الحوكمة ويأخذ الرقم (١)، وكانت آليات حوكمة الشركات والتي شملتها الحالة العملية ما يلي:

- الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (ثنائية الدور).
- هيكل الملكية المؤسسية.
- نسبة النساء في مجلس الإدارة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
- خبرات أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- هيكل الملكية الإدارية.
- حجم مجلس الإدارة.

٢٠٢٦ المتغير التابع: قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال

وتم قياس هذا المتغير من خلال مقياس اسمي Nominal Scale إجابته عبارة عن إما قرار بنعم (منح الائتمان) أو قرار بلا (عدم منح الائتمان)، وقام مديري الائتمان بتحديد قرارهم الخاص بمنح الائتمان من عدمه بناءً على تقييمهم لمدى التزام الشركة بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

٣-٦ مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة الحالية في مديري الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري، وقد اختصت الباحثة البنوك الأربعة الرئيسية الكبرى في هذا القطاع وهي البنك الأهلي، بنك مصر، البنك التجاري الدولي CIB، وبنك قطر الوطني QNB بإجراء الدراسة التجريبية نظراً لأن هذه البنوك الأربعة الكبرى تساهم أرباحها مجتمعة ما نسبته ٧٠% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي المصري وفقاً لنشرة البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٠.

واعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على أسلوب العينات، وقد قامت الباحثة بتوزيع ١٦٠ حالة عملية على مديري الائتمان بالبنوك الأربعة الرئيسية الكبرى موزعة

بالتساوي بينهم ٤٠ حالة لكل بنك، وقد روعي التوازن في توزيع الحالات العملية الخاصة بكل بنك بحيث تشمل الـ ٤٠ حالة علي النوعين الاثنين من الحالات العملية المطروحة في الدراسة التجريبية. وقد تم توزيع هذه الحالات بالبنوك الأربعة من خلال المقابلة الشخصية التي أجرتها الباحثة، وبلغ عدد الحالات العملية المستلمة والمجاب عنها والصالحة للتحليل الإحصائي ١٤٣ حالة عملية بمعدل استجابة قدرة ٤,٨٩%.

٤-٦ أسلوب جمع البيانات الأولية:

اعتمدت الباحثة في سبيل جمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فروض الدراسة وقياس متغيراتها علي حالة عملية لإحدى الشركات التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية والتي تقدمت بطلب ائتمان مصرفي لأحد البنوك التجارية، وقد قامت الباحثة بإعدادها بعد الاطلاع علي نتائج الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة الحالية المستقل والتابع، وشملت الدراسة التجريبية حالتين عمليتين (كما سبق ذكرها)، واعتمدت الباحثة في توجيه هذه الحالات العملية علي المقابلات الشخصية مع مديري الائتمان بالبنوك التجارية، حيث قام مديري الائتمان بالاطلاع علي الحالات العملية والإجابة عليها أثناء المقابلات الشخصية التي تمت معهم.

وقد تم تقسيم كل حالة عملية إلى مجموعة من الأجزاء أو الأقسام، بحيث يختص كل قسم بعرض متغير من متغيرات الدراسة كما يلي:

القسم الأول:

شمل بعض البيانات والمؤشرات المالية الرئيسية المفترضة للشركة طالبة الائتمان المصرفي خلال ثلاث أعوام ماضية، وقد تم تثبيت هذا القسم من البيانات المالية في الحالات العملية الأربعة، وذلك لتحديد اثر هذه البيانات في الحالات، وتمثلت هذه البيانات في معدل الربحية علي مجموع الأصول في الميزانية نهاية العام، ومعدل الربحية علي رأس المال المملوك.

القسم الثاني

شمل هذا القسم مجموعة من البيانات الخاصة بمدى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، ومن ثم تضمن هذا القسم مجموعة من آليات حوكمة الشركات الداخلية والتي تم ذكرها سابقا (٨ آليات)، وجدير بالذكر أن الباحثة في هذا القسم قامت بتغيير مستوى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية (مستوي عالي من الالتزام بتطبيق آليات حوكمة

الشركات – مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية) وفقا لكل حالة عملية من حالتها التجريبية.

وبعد عرض الباحثة للحالة العملية الخاصة بإحدى شركات الصناعات الغذائية طالبة الائتمان تلي ذلك تقديم مجموعة من الأسئلة والتي طلب من مديري الائتمان الإجابة عليها، وقد شمل هذا الجزء مجموعة من الأسئلة كما يلي:

السؤال الأول: وفيه طلب من مديري الائتمان تقييمه لمدي التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة، وتم إعطائه مجموعة من الاختيارات (مقياس مسافات Interval Scale) تتراوح الإجابات ما بين التزام مرتفع جدا بتطبيق آليات الحوكمة ويأخذ الرقم (٥) إلى التزام منخفض جدا بتطبيق آليات الحوكمة ويأخذ الرقم (١).

السؤال الثاني: وفيه طلب من مديري الائتمان اتخاذ قراره الائتماني سواء بمنح الائتمان أو عدم المنح (سؤال في شكل مقياس اسمي Nominal Scale) بناء علي قراءته للحالة العملية وبناء علي تقييمه لمدي التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق آليات الحوكمة في السؤال الأول.

وأخيرا تم اختتام الحالة العملية بمجموعة من البيانات الديموغرافية والتي تساعد في إعداد التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة وكذلك في إعداد أية تحليلات إحصائية إضافية، وكانت عبارة عن: النوع (ذكر/أنثي) – المستوى التعليمي (بكالوريوس/ ماجستير/ دكتوراه) – الخبرة (اقل من ٥ سنوات / من ٥ إلى ١٠ سنوات / من ١١ إلى ١٥ سنة / أكثر من ١٥ سنة) – العمر (اقل من ٣٠ سنة / من ٣٠ إلى ٤٥ سنة / أكثر من ٤٥ سنة) – نوع البنك الذي يعمل فيه مدير الائتمان (بنك حكومي / بنك قطاع خاص).

٥-٦ اختبارات صلاحية (صدق) وثبات الحالة العملية:

قامت الباحثة بإجراء عدة اختبارات للتأكد من صلاحية (صدق) وثبات الحالة العملية المستخدمة في عملية جمع البيانات، تمثلت هذه الاختبارات في اختبار الصدق (الظاهري)، واختبار الاتساق الداخلي (اختبار الثبات) لبيانات الحالة العملية.

١٥-٥-٦ اختبار الصلاحية (الصدق) Validity Test

يشير الصدق في القياس إلى مدى قدرة المقياس المستخدم علي أن يعكس المفهوم والمضمون الحقيقي للظاهرة أو المتغير الذي يتم دراسته بشكل جامع مانع (قرطام، ٢٠١٧). ويوجد العديد من أشكال الصدق التي يمكن اختبارها بأساليب مختلفة مثل

اختبار الصدق الظاهري والذي يعبر عن قدرة المقياس (الحالات العملية) علي تناول الموضوع العام الذي تنتهي إليه الظواهر أو متغيرات الدراسة محل القياس، ويتم قياسه بشكل حكيم بواسطة الخبراء المتخصصين في موضوع القياس (قرطام، ٢٠١٧). وتطبيقا لذلك فقد تمت الاستعانة بالدراسات السابقة لاختيار وصياغة عبارات وأسئلة الحالة العملية، وتم عرض الحالتين العمليتين على عدد من المحكمين والخبراء في مجال الدراسة، وكذلك في مجال القطاع المصرفي المصري، ومكاتب المراجعة، وتم تعديل بعض الأسئلة والعبارات الواردة بالحالتين العمليتين في ضوء مقترحاتهم.

٦-٥-٢ اختبار الثبات Reliability Test

وتشير خاصية الثبات إلى مدى قدرة المقياس المستخدم (الحالات العملية) علي أن يعكس الفروق في الظاهرة أو المتغيرات محل الدراسة بين وحدات المعاينة (مديري الائتمان المصرفي) وكذلك عبر الزمن. (قرطام، ٢٠١٧). وقد استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس الثبات Reliability والاتساق الداخلي (الصدق الذاتي) Internal Consistency لعبارات وأسئلة الحالات العملية، وتعتبر قيمة معامل الفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر من ٠.٦ أو ٠.٧ في دراسات أخرى (عبدالله، ٢٠١٣). وتطبيقا لذلك فقد تم اختبار ثبات الحالات العملية وبلغ معامل الفا كرونباخ لكافة الأسئلة والعبارات الواردة بها ٠.٨٥. بما يدل علي ثبات واتساق جميع العبارات في الحالة العملية، ومما يدل علي إمكانية الاعتماد علي استجابات مديري الائتمان (وحدات المعاينة) بدرجة مرتفعة.

٧- نتائج التحليل الإحصائي:

٧.١ الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة

قامت الباحثة في هذه المرحلة بإجراء عدد من الإحصاءات الوصفية لاستجابات مفردات عينة الدراسة والبالغ عددها ١٤٣ مفردة بالنسبة لمتغيرات الدراسة الرئيسية شملت هذه الإحصاءات: المتوسط الحسابي Mean، الانحراف المعياري Standard Deviation، والتباين Variance، وأقل وأعلى قيمة لكل متغير من متغيري الدراسة المستقل والتابع وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة

المتغيرات الدراسة	أقل قيمة	أقصى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
المستقل: تقييم مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة	1	5	3.22	0.815	0.664
التابع: قرار منح الائتمان	0	1	0.85	0.362	0.131

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يتضح من خلال الجدول رقم (١) السابق أن المتغير المستقل الأول والمتمثل في تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات فقد تراوحت قيمها ما بين ١ وهي التزام منخفض جداً بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إلى ٥ وهي التزام مرتفع جداً بتطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية بمتوسط حسابي قدره ٣.٢٢ وانحراف معياري قدره ٠.٨٢. عند درجة تباين ٠.٦٦، أما فيما يتعلق بالمتغير التابع والمتمثل في قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال نجد أن هذا المتغير وهو متغير اسمي تتراوح قيمته ما بين الصفر وتعني قرار عدم منح الائتمان، والواحد الصحيح وتعني قرار منح الائتمان، فقد بلغ المتوسط الحسابي له ٠.٨٥ وهو متوسط مرتفع جداً يدل على أن نسبة كبيرة من مفردات عينة الدراسة (مديري الائتمان المصرفي) قد اتجهت إلى الموافقة على قرار منح الائتمان وهذا ما يدعمه نتائج تحليل الانحدار اللوجستي حيث أن ١٢٢ (حالة) مفردة من مفردات الدراسة وافقت على قرار منح الائتمان في ضوء بيانات الحالات العملية المقدمة لمديري الائتمان وذلك من أصل ١٤٣ حالة عملية تم توزيعها على مفردات عينة الدراسة مما يشير إلى اتجاه مفردات عينة الدراسة إلى الموافقة على قرار منح الائتمان بناءً على تأثيرها بتقييم المتغير المستقل وذلك بانحراف معياري قدره ٠.٣٦. عند درجة تباين قدرها ٠.١٣.

ويوضح الجدول رقم (٢) التالي الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة لكل حالة من الحالتين العمليتين كما يلي:

جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة للحالتين العمليتين

التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد المفردات	نوع الحالة	
٠.٥٨٩	٠.٧٦٧	٣.٤٩	٧٢	تقييم الالتزام بالآليات الداخلية للحوكمة	الحالة الأولى: مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات
٠.١٢١	٠.٣٤٨	٠.٨٦	٧٢	قرار منح الائتمان	حوكمة الشركات
٠.٥٩٧	٠.٧٧٣	٢.٩٤	٧١	تقييم الالتزام بالآليات الداخلية للحوكمة	الحالة الثانية: مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات
٠.١٤٢	٠.٣٧٧	٠.٨٣	٧١	قرار منح الائتمان	

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يتضح من الجدول رقم (٢) السابق ما يلي:

الحالة العملية الأولى:

تمثلت هذه الحالة في مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، وقد شملت هذه الحالة ٧٢ مفردة من مفردات عينة الدراسة. حيث بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان لمدي الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية ٣.٤٩ بانحراف معياري ٠.٧٦ عند درجة تباين قدرة ٠.٥٨، كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي متوسط نسبة الموافقة علي قرار منح الائتمان في الحالة الأولى بلغ ٠.٨٦ بانحراف معياري ٠.٣٤ ودرجة تباين ٠.١٢.

الحالة العملية الثانية

تمثلت هذه الحالة في مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، وقد شملت هذه الحالة ٧١ مفردة من مفردات عينة الدراسة. بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان لمدي الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية ٢.٩٤ بانحراف معياري ٠.٧٧ عند مستوى تباين ٠.٥٩، وكان متوسط نسبة الموافقة علي قرار منح الائتمان في الحالة الثانية ٠.٨٣ بانحراف معياري ٠.٣٧ ودرجة تباين قدرها ٠.١٤.

٢.٧ نتيجة اختبار تحليل Independent Samples T- Test لتحديد معنوية

الفروق في تقييم مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات لمديري الائتمان المصرفي وفقا لنوع كل حالة من الحالتين العمليتين:

تستعرض الباحثة فيما يلي نتيجة اختبار تحليل T- Test لتحديد الفروق في تقييم مفردات عينة الدراسة مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وفقا لنوع كل حالة من الحالتين العمليتين كما يوضحها جدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) نتيجة اختبار T-Test لتحديد معنوية الفروق في تقييم مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية

بيان	مستوى الالتزام	عدد المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى المعنوية	معنوية الفروق
تقييم مدى الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة	مرتفع	72	3.49	0.767	4.236	0.047	معنوية
	منخفض	71	2.94	0.773			

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يوضح الجدول رقم (٣) السابق وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تقييم آراء مفردات العينة (مديري الائتمان المصرفي) مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات لكل حالة عملية من الحالتين العمليتين، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠٠٠٤٧ وهو اقل من مستوى المعنوية المفترض ٠٠٠٥ مما يدل على أن اختلاف المتوسطات الحسابية لتقييم آراء مفردات عينة الدراسة كانت اختلافات جوهرية وفقا لاختلاف مستوى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في كل حالة من الحالتين العمليتين.

٢-٧ التحليل الإحصائي الاستنتاجي أو الاستدلالي

في ضوء فرض الدراسة الحالية ومن أجل اختباره تستعرض الباحثة نتائج التحليل الإحصائي الاستنتاجي باستخدام معادلة تحليل الانحدار اللوجيستي المعبرة عن نموذج الدراسة من خلال برنامج SPSS Version 25 وذلك بغرض تحديد وتوضيح مدى وجود تأثير معنوي إيجابي للمتغير المستقل للدراسة والمتمثل في تقييم مديري الائتمان المصرفي مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على المتغير التابع المتمثل في قرار منح الائتمان المصرفي لمنشآت الأعمال وذلك من خلال النموذج التالي:

معادلة الانحدار اللوجيستي:

حيث تشير:

Cr. Dec: إلى المتغير التابع في نموذج الدراسة الحالي والمتمثل في قرار منح الائتمان

لمنشآت الأعمال.

، إلى معاملات نموذج الانحدار للمقدار الثابت وكذلك للمتغير المستقل.
 Gov: إلى تقييم مديري الائتمان المصرفي مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية
 لحوكمة الشركات.
 E: إلى نسبة الخطأ العشوائي في التقدير.
 ويوضح جدول رقم (٤) التالي نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لنموذج الدراسة
 الحالية.

جدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لنموذج الدراسة الحالية

معامل التحديد Cox & Snell R Square	الدالة الأسية Exp	المعنوية Sig.	درجات الحرية df	اختبار Wald	الخطأ المعياري S.E.	معامل الانحدار	المتغيرات
0.15	4.351	0.000	1	17.897	0.348	1.470	تقييم الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة Gov
	0.075	0.008	1	7.134	0.968	2.586	Constant

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

تشير نتائج جدول رقم (٤) السابق لعدد من المؤشرات المهمة والتي من أبرزها
 معاملات الانحدار (٠) وكذلك مستوى معنويتها (Sig.) وقيمة معامل الدالة الأسية لبيتنا
 EXP كما يلي:

فقد بلغت قيمة معامل الانحدار اللوجستي (٠) لمتغير تقييم مديري الائتمان لمدى
 الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ما قيمته ١.٤٧ وذلك عن مستوى
 معنوية ٠.٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المفترض ٠.٠٠٥ وبقيمة دالة أسية ٤.٣٥ مما
 يدل على وجود تأثير معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية لمتغير تقييم مديري الائتمان لمدى
 الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت
 الأعمال، ومن ثم فإنه كلما ارتفع مستوى تقييم مديري الائتمان لمدى التزام منشآت
 الأعمال بتطبيق آليات حوكمة الشركات فإنه في المقابل يرتفع احتمال اتجاه مديري
 الائتمان بالبنوك التجارية لقرار الموافقة على منح الائتمان.

وفيما يتعلق بمعامل التحديد COX & SNELL R2 فإنه يشير إلى أن المتغير المستقل في نموذج الدراسة الحالية والمتمثل في تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات له نسبة تأثير على قرار منح الائتمان المصرفي ويستطيع تفسير قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال بنسبة ١٥% من التباين أو التغير في قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال الخاص بنموذج الدراسة، ومن ثم يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المعبرة عن نموذج الدراسة الحالي في ضوء نتائج التحليل اللوجيستي السابق كما يلي:

٤-٧ ترتيب أهمية آليات حوكمة الشركات:

تستعرض الباحثة في الجزء التالي ترتيب أهمية الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وفقاً لآراء مديري الائتمان بالبنوك التجارية محل البحث، حيث يوضح الجدول رقم (٥) ترتيب أهمية آليات حوكمة الشركات وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي التي أجريت على جميع مفردات عينة الدراسة والتي شملت ١٤٣ مفردة، وتم ترتيب هذه الآليات تنازلياً من الأعلى أهمية إلى الأقل أهمية حسب قيمة المتوسط الحسابي.

جدول رقم (٥) ترتيب أهمية الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وفقاً لآراء مفردات

عينة البحث

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الآليات الداخلية لحوكمة الشركات
الأول	0.851	4.36	خبرات مجلس الإدارة
الثاني	0.941	4.17	استقلالية مجلس الإدارة
الثالث	1.027	3.83	الملكية المؤسسية
الرابع	924.	3.68	الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الخامس	1.034	3.50	الملكية الإدارية
السادس	0.984	3.33	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
السابع	0912	3.31	حجم مجلس الإدارة
الثامن	0891	2.41	نسبة النساء في مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يتضح من جدول رقم (٥) السابق أنه تأتي في مقدمة ترتيب أهمية الآليات الداخلية لحوكمة الشركات آلية خبرات مجلس الإدارة بمتوسط قدرة ٤.٣٦ ويشير إلى درجة مرتفعة جداً من الأهمية، ثم في المرتبة الثانية من حيث الأهمية آلية استقلالية مجلس الإدارة بمتوسط قدرة ٤.١٧ ويشير إلى درجة مرتفعة جداً من الأهمية، يلي ذلك في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية آلية الملكية المؤسسية بمتوسط قدرة ٣.٨٣ ويشير إلى درجة مرتفعة من الأهمية، ثم في المرتبة الرابعة آلية الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بمتوسط قدره ٣.٦٨ ويشير إلى درجة مرتفعة من الأهمية، يلي ذلك في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية آلية الملكية الإدارية بمتوسط قدرة ٣.٥ ويشير إلى درجة مرتفعة من الأهمية، وفي المرتبة السادسة من الأهمية آلية عدد اجتماعات مجلس الإدارة بمتوسط قدرة ٣.٣٣ ويشير إلى درجة متوسطة من الأهمية، ثم في المرتبة السابعة من حيث الأهمية آلية حجم مجلس الإدارة بمتوسط قدرة ٣.٣١ ويشير إلى درجة متوسطة من الأهمية، وأخيراً جاءت آلية نسبة النساء في مجلس الإدارة في الترتيب الثامن والأخير من حيث الأهمية بمتوسط قدرة ٢.٤١ ويشير إلى درجة منخفضة من الأهمية وفقاً لآراء مفردات عينة الدراسة.

نستنتج مما سبق أنه وفقاً لآراء مفردات عينة الدراسة فإنه يجب على إدارة منشآت الأعمال الطالبة لائتمان مصرفي من البنوك التجارية الأخذ بعين الاعتبار والاهتمام بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات بما يتفق مع وجهة نظر ورأي وترتيب مديري الائتمان بالبنوك التجارية التي شملتهم عينة الدراسة.

٨- نتائج اختبار فرض الدراسة:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي السابق بيانها والخاصة بمعادلة الانحدار اللوجيستي تمكنت الباحثة من اختبار فرض الدراسة كما يلي:

فرض الدراسة والذي ينص على "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتقييم مديري الائتمان المصرفي مدى التزام المنشأة بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال"، فقد تم اختبار هذا الفرض وقبوله حيث أوضحت نتائج تحليل الانحدار اللوجيستي وجود تأثير إيجابي معنوي لتقييم مديري الائتمان المصرفي مدى الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قرار منح الائتمان عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، ومن ثم فإنه كلما ارتفع مستوى تقييم مديري الائتمان مدى التزام منشآت الأعمال بتطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

فإنه في المقابل يرتفع احتمال اتجاه مديري الائتمان بالبنوك التجارية لقرار الموافقة على منح الائتمان. وتتفق نتيجة هذا الفرض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Alali et al, 2012 , Holder-Webb and S-Sharma, 2010, Bradly) (et al,2008 , Ashbaugh-Skaife et al, 2006).

٩- الدراسات المستقبلية:

- تستعرض الباحثة فيما يلي مجموعة من الأفكار والمقترحات البحثية التي من الممكن أن تصلح للدراسات والأبحاث المستقبلية:
- ١- ترى الباحثة إمكانية دراسة تأثير بعض آليات الحوكمة الداخلية الأخرى (مثل: لجنة المراجعة - لجنة المكافآت - لجنة التعيينات) والخارجية (مثل: منافسة الأسواق - الاندماج والاستحواذ - التشريعات والقوانين - المراجعة الخارجية) على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.
 - ٢- دراسة بعض المتغيرات الديموجرافية (مثل: النوع - الخبرة - العمر - المركز الوظيفي - مستوى التعليم)، وكذلك بعض المتغيرات التنظيمية (مثل: حجم الشركة - رأس مال الشركة - نوع الصناعة التي تنتمي إليها) كمتغيرات رقابية أو وسيطة في العلاقة بين متغيري الدراسة الحالية المستقل والتابع.
 - ٣- دراسة تأثير بعض المتغيرات غير المالية المستقلة الأخرى مثل: تقييم المقدرة الإدارية للشركة، ونموذج التقييم المتوازن للأداء والمفاهيم الخاصة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

١٠- حدود الدراسة:

- ١- اختصت الباحثة في مجتمع الدراسة الحالية مديري الائتمان المصرفي بالبنوك الأربعة التجارية الرئيسية الكبرى في القطاع المصرفي المصري، وهي: البنك الأهلي، بنك مصر، البنك التجاري الدولي CIB، وبنك قطر الوطني QNB بإجراء الدراسة التجريبية نظراً لأن هذه البنوك الأربعة الكبرى تساهم أرباحها مجتمعة بما نسبته ٧٠% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي المصري وفقاً لنشرة البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٠.
- ٢- كما اقتصرت الباحثة على دراسة آليات الحوكمة الداخلية للشركات الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة العربية والأجنبية وهي: خصائص مجلس الإدارة متمثلة في:

استقلالية مجلس الإدارة، ثنائية الدور، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة، نسبة النساء في مجلس الإدارة، وكذلك هيكل الملكية بنوعيه: هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- ١- أبو النصر، عصام عبدالهادي (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي - دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والبنوك الأوروبية"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية التجارة - جامعة الأزهر.
- ٢- أمين، عبير بيومي محمود (٢٠١١)، "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- ٣- احميدة، إبراهيم محمد (٢٠١٩). "العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي في البيئة الليبية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد ١٣، ٢٣٦-٢٨٧.
- ٤- التميمي، عباس حميد يحيى (٢٠١٨)، "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة"، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، ع ٢٠٥:١٩ - ٢٣٠.
- ٥- الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث، أغسطس ٢٠١٦، www.eiod.org.
- ٦- حسين، دعاء حسين رياض (٢٠١٦)، "قياس أثر هيكل الملكية والرافعة المالية وجودة المراجعة كمؤشرات لحوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة عملية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة القاهرة.
- ٧- حسين، احمد رحيم حمود (٢٠٠٨). "استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية"، المؤتمر الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية - جامعة سكيكدة.
- ٨- راشد، احمد سيد (٢٠١٦)، "دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وكفاءة الاستثمار: بالتطبيق على السوق المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- ٩- صيام، احمد زكريا (٢٠٠٩)، "دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية"، المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال - الجامعة الأردنية.
- ١٠- عبدالله، سيد ماهر بدوي (٢٠١٣) "أثر ثقة العميل في المؤسسة المصرفية على قبوله التعامل المصرفي عبر الإنترنت"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- ١١- فداوي، أمينة (٢٠١٤)، " دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الإبداعية"، رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار: عنابة.
- ١٢- فوزي، سميحة (٢٠٠٤)، " تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (٨٢).
- ١٣- قرطام، وائل (٢٠١٧)، بحوث التسويق – النظريات العلمية والتطبيقات الإدارية، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Ajibolade, S. O., & Uwuigbe, U. (2013). Effects of Corporate Governance on Corporate Social and Environmental Disclosure among Listed Firms in Nigeria. *European Journal of Business and Social Sciences*, 2, 76-92.
- 2- Alali, F., et al. (2012). "The effect of corporate governance on firm's credit ratings: further evidence using governance score in the United States." *Accounting & Finance* 52(2): 291-312.
- 3- Ashbaugh-Skaife, Hollis, Daniel W. Collins, and Ryan LaFond.(2006). "The Effects of Corporate Governance on Firms' Credit Ratings." *Journal of Accounting and Economics* no. 42 (1-2):203-243.
- 4- Bradley, M., et al. (2008). "The effects of corporate governance attributes on credit ratings and bond yields."
- 5- Cadbury, A. (1992). Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. London: Gee & Co. Ltd.
- 6- Clarkson, M. (1995). A Stakeholder Framework for Analyzing and Evaluating Corporate Social Performance, *Academy of Management Review*, 20, 92-117.
- 7- Cole, R. A and L. Mishler. (1998), *Consumer and Business credit management*, New York: Mc Grow- Hill.
- 8- Guo, Keni (2015). Investigating the effects of corporate governance on credit ratings in the hospitality industry, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Hospitality and Tourism Management, Blacksburg, Virginia.
- 9- Habbash, M. (2016). "Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia." *Social Responsibility Journal* 12 (4): 740-754.

- 10- Halme, M. and Huse, M. (1997). "The influence of corporate governance, industry and country factors on environmental reporting." *Scandinavian Journal of Management* 13(2): 137-157.
- 11- Holder-Webb, L. and D. S. Sharma (2010). "The effect of governance on credit decisions and perceptions of reporting reliability." *Behavioral Research in Accounting* 22(1): 1-20.
- 12- Louizi, A. and R. Kammoun (2015). "Evaluation of corporate governance systems by credit rating agencies." *Journal of Management & Governance* 20(2): 363-385.
- 13- Mallin, C. and Michelon, G. (2011). "Board reputation attributes and corporate social performance: an empirical investigation of the US Best Corporate Citizens." *Accounting and Business Research* 41(2): 119-144.
- 14- OECD (2019), *OECD Corporate Governance Factbook 2019*, www.oecd.org/corporate/corporate-governance-factbook.htm
- 15- Rupley, Kathleen Hertz, Brown, Darrell and Marshall, Scott (2012). *Governance, Media and the Quality of Environmental Disclosure*. *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 31, Issue 6, Pages 610-640.
- 16- Shleifer, A. and Vishny, R. (1997) *A Survey of Corporate Governance*. *Journal of Finance*, 52, 737-783.
- 17- Solomon, Jill & Solomon, Aris. 2004, *Corporate Governance and Accountability*, Wiley. In Jones, E. (2004). "Corporate Governance and Accountability", *The British Accounting Review* 36: 459-460.
- 18- Yunus, S., Elijido-Ten, E., & Abhayawansa, S. (2016). *Determinants of carbon management strategy adoption: Evidence from Australia's top 200 publicly listed firms*. *Managerial Auditing Journal*, 31(2), 156– 179.
- 19- Zhu, K. and W. Tang (2016). *The relationship between corporate governance and bank loan financing capacity: Evidence from companies listed on China's GEM*. *Service Systems and Service Management (ICSSSM)*, 2016 13th International Conference on, IEEE.